اعتمد مشروعي مرسومين بقانونين بتعديل بعض أحكام المرافعات المدنية والتجارية والإفلاس

السميط: مجلس الوزراء وافق على إعادة «الضبط والإحضار»

التعديلات تشمل حبس المدين المتعنت في السداد ولا يسري على المرض الذين لا يتحملونه

وزير العدل ناصر السميط

أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط موافقة مجلس الوزراء أمس الثلاثاء على مشروعي مرسومين بقانونين الأول بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 38 لسنة 1980 والثاني بتعديل نص المادة 5 من القانون رقم 71 لسنة 2020 بإصدار قانون الافلاس بشأن اعادة نظام الضبط والاحضار وحبس المدين المتعنت في السداد.

وقال الوزير السميط في تصريح لـ "كونا" عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراءإن "مشروع مرسوم بقانون تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية جاء تلبية لما كشف عنه التطبيق العملي لقواعد التنفيذ عن حالات تمكن المدين ذو الملاءة المالية من تلافي الاجراءات المتخذة ضده لعرقلة وفائه بديونه وأدى ذلك الى زيادة نسبة الديون المعدومة مما يؤثر سلبا على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ويعيق الجهود الرامية الى جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا جاذبا للاستثمارات".

وأضاف أن "من أهم ملامح هذا المشروع تعزيز صلاحيات الإدارة العامة للتنفيذ ضد المدين المماطل عن طريق منح إدارة التنفيذ سلطة اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المدين الذي يتهرب من الوفاء بالتزاماته رغم قدرته المالية ويشمل هذا طلب كشف مالي عن أموال المدين بما في ذلك العقارات والمنقولات والأرصدة المصرفية وأسماء المتصرف إليهم".

وأوضح أن "مشروع مرسوم بقانون تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية أتاح لادارة التنفيذ إخطار شركة المعلومات الائتمانية بواقعة عدم الوفاء لقيدها في السجل الائتماني للمدين لإيضاح مقدرته الأئتمانية عند تعامله مع الأشخاص الاعتبارية كما اتاح الاستعانة بالادارة العامة للخبراء متى استدعت إجراءات التنفيذ ذلك.

وذكر أن من أهم ملامح هذا المشروع أيضا وقف التعامل على الأموال المتبرع بها بعد تاريخ نشأ الدين بهدف تفويت الفرصة على المدين في تهريب أمواله أو التصرف بها لإضعاف مركزه المالي وذلك عبر إيقاف التعامل على الأموال إذا تبين أن المدين تصرف فيها بغير عوض أو بأقل من قيمتها الحقيقية بفارغ كبير.

ولفت الوزير السميط إلى أن مشروع مرسوم بقانون تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يلزم الدائن برفع دعوى عدم نفاذ التصرفات خلال أسبوع من صدور أمر وقف التعام لضمان عدم إساءة استخدام هذا الإجراء.

وبين أن هذا المشروع أعاد العمل بنظام حبس المدين المماطل من خلال إعادة نظام الضبط والإحضار وحبس المدين المتعنت في السداد والذي ألغي بموجب قانون الإفلاس وبإلغائه سقطت كافة الأوامر ودون تفرقة بين المدين المفلس وغيره من المدينين ذوي الملاءة المالية.

وقال إنه بموجب مشروع مرسوم بقانون تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تنصب أحكام القانون على المدين الموسر الذي يرفض الوفاء بالدين وفقا لضوابط محددةأبرزها:

1 – لا يعتبر المدين مليئا إذا قامت ملاءته على أموال لا يجوز الحجز عليها.

2 – لا يسري على المرضى الذين لا يتحملون الحبس والنساء الحوامل وناقصي الأهلية.

3 – السماح بتقسيط الدين وفقا لقدرة المدين المالية مع إلغاء الأمر الصادر بالتقسيط في حال التخلف عن الدفع.

4 – وضع حد أقصى لمدة الحبس.

5 – تنفيذ الحبس بمعزل عن المسجونين بقضايا جزائية.

6 – السماح للمدين بالسداد أثناء الحبس، وتمكينه من ترتيب أوضاعه المالية وتسويتها.

وأضاف أن "من أهم ملامح مشروع مرسوم بقانون تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية أيضا إصلاح إجراءات التقرير بما في الذمة للمحجوز لديه عن طريق معالجة القصور من عدم قدرة المؤسسات المصرفية من الحجز على ما يضاف إلى الحساب المصرفي من أموال أو أرصدة دائنة له إضافة إلى تسريع إجراءات الحجز والتنفيذ لضمان عدم تمكن المدين من تهريب أمواله".

وذكر أن هذا المشروع أتاح أيضا مكافحة إساءة استغلال إشكالات التنفيذ الوقتية عن طريق النص على زوال الأثر الواقف للتنفيذ فور شطب الإشكال لضمان عدم تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية ومكافحة إساءة استغلال الأثر الواقف للإشكال الوقتي وتعطيل إجراءات التنفيذ وذلك من خلال رفع مبلغ غرامة الإشكال بحديه الأدنى والأقصى ليصبح لا يقل عن خمسين دينار ولا يزيد على ثلاثمائة دينار.

وأكد الوزير السميط أن مشروع مرسوم بقانون تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية له عدة مبررات من أهمها حماية الاقتصاد الوطني من استغلاق طرق تحصيل الديون والتقليل من نسبة الديون المعدومة مما يسهم في تحسين المناخ الاستثماري في البلاد وتعزيز الثقة بسيادة القانون والمؤسسات القضائية ومكافحة التنصل من سداد الديون وإقامة التوازن بين حق الدائن في اقتضاء حقه وبين المدين الذي لا تفي ذمته المالية بأداء التزاماته دون أن يداخل ذلك تدليسا في حقيقة مركزه المالي.

واعتبر هذا المشروع خطوة نحو تحديث القوانين الكويتية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويضمن بيئة قانونية عادلة تحقق التوازن بين أطراف العلاقة مع مراعاة البعد الإنساني والاجتماعي.

يجوز تقسيط الدين وفقا لقدرة المدين مع إلغاء الأمر الصادر بالتقسيط في حال التخلف عن الدفع

السماح للمدين بالسداد أثناء الحبس وتمكينه من ترتيب أوضاعه المالية وتسويتها

مع الالتزام التام بضمان الجودة وتحقيق المواصفات العالمية لبنية تحتية متطورة

المشعان: مواصلة أعمال الصيانة الجذرية للدائري الرابع ضمن العقود الجديدة

مواصلة أعمال الصيانة الجذرية لطريق الدائري الرابع ضمن العقود الجديدة

أعلنت وزير الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان مواصلة فرق الوزارة أعمال الصيانة الجذرية لطريق الدائري الرابع ضمن العقود الجديدة مؤكدة الاستمرار بتنفيذ مشاريع صيانة الطرق بكل المناطق مع "الالتزام التام بضمان الجودة وتحقيق المواصفات العالمية لبنية تحتية متطورة".

وقالت الدكتورة المشعان في تصريح صحفي أمس الثلاثاء إن الفرق المعنية تولت معاينة المنطقة قبل إجراء أعمال الصيانة والإصلاحات اللازمة التي ستنطلق بالمناطق الأكثر تضررا ثم الأقل برقابة وإشراف ومتابعة من فرق الوزارة.

وأضافت أن الفرق المعنية موزعة بمختلف أنحاء البلاد لمتابعة ومعالجة شبكة الطرق والتعامل مع أي مشكلة في عموم المناطق الداخلية والطرق العامة مؤكدة حرص الوزارة على تقديم أفضل الخدمات من خلال قطاعاتها بمختلف الاختصاصات.

وأوضحت أن مشاريع الصيانة تأتي ضمن خطة الوزارة الاستراتيجية لتحسين شبكة الطرق وتوفير بيئة آمنة ومستدامة للمواطنين والمقيمين بما يواكب التطور العمراني واحتياجات النقل المتزايدة.

وشددت على ما توليه الوزارة من اهتمام كبير بمتابعة جميع مراحل التنفيذ من التصميم إلى الإنجاز مع الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات الفنية المعتمدة عالميا لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء والمتانة للطرق.

وذكرت أن توجيهاتها بسرعة إنجاز أعمال الصيانة جاءت بناء على توصيات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح في إطار حرص الحكومة على صيانة وإصلاح البنى التحتية في البلاد مؤكدة أن البنية التحتية لأي بلد هي الركيزة الأساسية لأي رؤية اقتصادية.

وأكدت ضرورة التنسيق لحل المواضيع العالقة الخاصة بأعمال صيانة الطرق مطالبة الشركات المنفذة بسرعة إنجاز جميع الأعمال بالجودة والكفاءة المطلوبتين وفق المواصفات الفنية المعتمدة والالتزام بالبرنامج الزمني المتعهد به.

وقالت إن ملف صيانة وإصلاح الطرق من أولويات القيادة السياسية في البلاد معربة عن الاعتزاز بتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ودعمهما لمشاريع صيانة الطرق التي ستكون ركيزة بنية تحتية متطورة ضمن خطة "كويت جديدة 2035".

من جانبه قال نائب مشرف مشروع صيانة طريق الدائري الرابع المهندس عبدالله السالم في تصريح مماثل إن الأعمال عبارة فرش طبقة أسفلتية مضاف عليها "مادة البوليمر" بمساحة تبلغ 3300 متر مربع.

وطالب السالم رواد الطرق بمتابعة الإدارة العامة للمرور لمعرفة الإغلاقات تجنبا للإختناقات المرورية داعيا إلى الصبر والتعاون مع الجهات المعنية لإنجاز أعمال الصيانة وفق الوقت المحدد.

هنأت بالأعياد الوطنية واستذكرت مواقف بلادها من الاحتلال العراقي وبعده

سفيرة تركيا: «الصديق وقت الضيق» يجسد تماما العلاقات الأخوية طويلة الأمد مع الكويت

السفيرة التركية لدى البلاد طوبي نور سونمز

كتب : شوقي محمود

البلدان بمثابة مرساة للاستقرار في المنطقة وتعاونهما يصب في مصلحة الجميع

هنأت سفيرة جمهورية تركيا في البلاد طوبي نور سونمز، الكويت بمناسبة العيد الوطني الرابع والستين واليوم الرابع والثلاثين للتحرير ،وقالت:

نحتفل مع قيادة أمير البلاد سمو الشيخ مشعل الأحمد، وحكومة وشعب الكويت، بتأسيس الدولة الكويتية الحديثة. كما نحتفل بذكرى التحرير.

واضافت في تصريح صحافي امس : يرمز هذان اليومان إلى لحظات محورية في تاريخ الكويت،ويسلطان الضوء على تضحيات وصمود الشعب الكويتي في الدفاع عن فخره وحريته وسيادته،وبصفتي سفيرة تركيا، يشرفني بشدة أن أشهد وأن أكون جزءًا من هذه الاحتفالات.

وتابعت : إن المثل القائل "الصديق وقت الضيق" يجسد تمامًا العلاقات الأخوية طويلة الأمد بين تركيا والكويت ، وقد أثبتت هذه الرابطة مرارا وتكرارا على مدار أكثر من ستة عقود من العلاقات الدبلوماسية.

واشارت الى ان ذكرى تحرير الكويت تشكل تذكيراً قوياً بأن المجتمع الدولي يقف بحزم إلى جانب سيادة القانون. وقد تجلى هذا بوضوح أثناء تحرير الكويت، حيث لعبت تركيا دوراً محورياً في دعم تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1991. ووقفت تركيا بحزم إلى جانب الشرعية الدولية، وأيدت بقوة قرارات الأمم المتحدة التي دعت إلى انسحاب القوات العراقية.

ومنذ بداية الأزمة، اتخذت أنقرة موقفاً حاسماً في دعم سيادة الكويت، وشاركت بنشاط في فرض العقوبات الدولية على النظام العراقي في ذلك الوقت. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت تركيا خطوة اقتصادية جريئة بإغلاق خط أنابيب النفط العراقي الذي مر عبر أراضيها، مما زاد من الضغط على الحكومة العراقية.

واردفت : وخلال عملية عاصفة الصحراء، قدمت تركيا تسهيلات عسكرية للقوات المتحالفة من خلال قواعدها وعززت قواتها على طول الحدود العراقية، مما أدى فعلياً إلى تحويل الموارد العسكرية العراقية ومنع التعزيزات من الوصول إلى الكويت.

وبعد تحرير الكويت، واصلت تركيا دعمها الثابت للكويت في مختلف المجالات، مما عزز روابط الأخوة بين البلدين. وقد أرسى هذا الالتزام الأساس للتعاون المستمر في الأمن والاستقرار والتنمية.

وقالت: كما يسعدني أن أشير إلى أن هذه العلاقات الأخوية ارتفعت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية خلال زيارة سمو امير البلاد الشيخ مشعل الاحمد إلى تركيا العام الماضي، تزامنا مع الذكرى الستين لعلاقاتنا الدبلوماسية.

وأكدت أن تركيا والكويت بمثابة مرساة للاستقرار في المنطقة، والتعاون المتنامي بين بلدينا لا يفيد بلدينا فحسب، بل وأيضاً المنطقة الأوسع نطاقاً.

ومع استمرار الكويت في مسيرتها نحو الرخاء والاستقرار، ستظل تركيا حليفاً ثابتاً للكويت.

عاشت دولة الكويت، ولتستمر العلاقات الأخوية بين تركيا والكويت في الازدهار.

«التعليم العالي» وقعت اتفاقية لتقديم مقاعد دراسية لطلبة الكويت في جامعة الملك سعود بالرياض

سفيرنا لدى السعودية ورئيس جامعة الملك سعود المكلف الدكتور عبد الله السلمان

توقيع الاتفاقية

الرياض – "كونا": وقعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع جامعة الملك سعود في الرياض اتفاقية تقديم مقاعد دراسية لطلبة دولة الكويت لدرجتي البكالريوس والدراسات العليا "ماجستير – دكتوراه" اليوم الثلاثاء بحضور سفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ صباح الناصر الصباح الأحمد الصباح ورئيس جامعة الملك سعود المكلف الدكتور عبد الله السلمان.

ووقع الاتفاقية من جانب وزارة التعليم العالي الكويتي رئيس المكتب الثقافي في الرياض الأستاذ أحمد الخنفر ومن جانب جامعة الملك سعود الدكتور عبد الله الثابت عميد معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية في جامعة الملك سعود.

وقال رئيس المكتب الثقافي الكويتي في الرياض أحمد الخنفر في تصريح لـ "كونا" إن الاتفاقية تشمل تقديم مقاعد لطلبة دولة الكويت في تخصصات طبية وهندسية وعلمية يحتاجها سوق العمل الكويتي والعالمي للدرجات العلمية الثلاث.

وأضاف أن الاتفاقية تأتي ضمن التعاون العلمي والأكاديمي المشترك والوثيق بين دولة الكويت والمملكة.

وأوضح الخنفر أن هذه الاتفاقية تأتي لتأكيد حرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على توفير المناخ المناسب لشباب دولة الكويت في تحقيق أهدافهم العلمية وتأهيلهم للدخول في سوق العمل الكويتي وخدمة المجتمع.

خلال افتتاحه الاجتماع الرابع والعشرين للمجلس الإقليمي

بوشهري: مليار دينار كلفة مشاريع الطاقة المتجددة في الكويت

كشف وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور محمود بوشهري عن الكلفة التقديرية لحجم مشاريع الطاقة المتجددة التي سيتم تنفيذ أحدها مع الجانب الصيني والآخر عبر طرحه عن طريق هيئة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مبينا ان تكلفة المشروعين ستبلغ مليار دينار كويتي.

وأوضح بوشهري خلال افتتاحه أمس الاجتماع الـ24 للمجلس الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة الذي ينظم للمرة الاولى في الكويت وبحضور ممثلين من عدد من الدول العربية انه بعد اربع سنوات ستصل الطاقة الكهربائية المنتجة من طاقات متجددة إلى 30 في المئة من اجمالي الانتاج الكهربائي.

وقال بوشهري: سيتم خلال الاجتماع مناقشة الطاقات المتجددة وتحديدا بما يخص المزج بين الطاقات التقليدية والمتجددة وصولا الى 30 وحتى 50 في المئة من اجمالي الانتاج.

وأضاف أن الاجتماع سيناقش كفاءة استخدام الطاقة في المباني والمؤسسات الاقتصادية الانتاجية وسواء في القطاع السكني أو الخاص والاستثماري والتجاري والصناعي والزراعي حيث يؤدي هذا الامر الى ترشيد الاستهلاك حفاظا على هذا المورد الحيوي.

ولفت الى ان كفاءة استخدام الطاقة مصحوبة باستخدام الطاقة النظيفة ستؤدي الى الحياد الكربوني والخفض من انبعاثات الغازات الدفيئة.

واوضح ان الاجتماع سيناقش على مدار يومين الاستثمار المباشر في الطاقات المتجددة وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال متوقعا ان يخرج هذا الاجتماع بقرارات وسياسات قابلة للتطبيق على ارض الواقع.

وعن مشاريع الكويت الخاصة بالطاقات المتجددة لفت الى ان هناك مشروعين أحدهما مع الجانب الصيني في منطقة الشقايا المرحلتين الثالثة والرابعة لتوليد 3 الاف ميغاوات اما الاخر فمشروع للطاقة المتجددة مع هيئة الشراكة والقطاع الخاص بقدرة 2700 ميغاوات وستكون نسبة الطاقة المتجددة خلال السنوات الأربع القادمة نحو 30 في المئة من الانتاج الكلي.

ولفت الى ان القيمة المقدرة لمشاريع الطاقة المتجددة نحو مليار دينار مشيرا الى ان تنفيذ المشروع الواحد يحتاج من عامين الى عامين ونصف.

واوضح ان مشاريع المزود المستقل يمكن أن تتضمن مشاريع طاقة متجددة خاصة مع توقيع مذكرة تفاهم مع بعض الشركات في القطاع الخاص أخيراً لتزويد الوزارة بالطاقة حيث سيتم إنتاج الكهرباء من قبل الشركات وتقوم الوزارة بشراء هذا الانتاج من المزود المستقل.